



51

الثلاثاء 8 يونيو 2010

اقتصاد

الأخبار

انخفاض

المؤشر 43,9 نقطة

وتداول 99 مليون سهم

قيمتها 15,6 مليون دينار

تحويل قيمة صفقة زين - أفريقيا قريباً قد يوقف النزيف المتواصل لأموال صغار المتداولين في ظل الغياب الواضح للجهات الحكومية

ترجعاً في اسعارها. وازدادت حركة التداول على اسهم الشركات الاستثمارية ضعفاً مع تزايد وتيرة انخفاض اسعارها، حيث سجلت بعض الاسهم انخفاضاً بالحد الأدنى معروضة دون طلبات شراء والبعض الآخر تراجع لمستويات قريبة من الحد الأدنى، فقد استمرت عمليات البيع على سهم الساحل للتنمية الذي انخفض بمقدار وحدتين، فيما سجل سهم مشاريع الكويت انخفاضاً ملحوظاً

في تداولات ضعيفة. وفي ظل التراجع الملحوظ للعديد من الأسهم في القطاع الاستثماري في تداولات متواضعة جداً، فإن ذلك مؤشر خطير خاصة في ظل الترابط الواضح في الملكيات بين الشركات الاستثمارية، والأصعب أنه في حال تصعيد هذه الأسهم، فإنها تحتاج الى تداولات كبيرة ومتواصلة خاصة انه مع كل وحدات من الصعود ستقابلها عمليات بيع نتيجة الثقة المفقودة في السوق، وما لم تتحرك المجاميع الاستثمارية في الفترة المقبلة فإن خسائر الشركات الاستثمارية ستكون فادحة. كذلك استمرت اغلب اسهم الشركات العقارية في التراجع في تداولات متواضعة والتي بعضها تراجع بالحد الأدنى خاصة سهم الوطنية العقارية الذي انخفض بالحد الأدنى معروضاً دون طلبات.

استحواذ قيمة

تداول أسهم

10 شركات

على 54,5٪ من

القيمة الإجمالية



(كرم دياب)

الفترة وبعضها أكثر من ذلك، الأمر الذي يظهر مدى فداحة الخسائر التي تكبدها صغار المتداولين دون أي اهتمام من الجهات الحكومية أو التشريعية في البلاد والتي يبدو أنهم على قناعة بأن ما يحدث في البورصة لا يعنهم في شيء إلا أن الواقع عكس ذلك، فاستمرار خسائر صغار المتداولين سيؤدي الى مشاكل اجتماعية كبيرة، وتعتبر

الكثير من الذين حصلوا على قروض في سدادها، وبالتالي، فإن تراجع الأصول في البورصة سيدفع البنوك لأخذ المزيد من المخصصات، لذلك فإن الوضع من سيء إلى أسوأ، خاصة في ظل تفاقم الأزمة في دول منطقة اليورو.

آلية التداول

على الرغم من الضعف العام لتداولات أسهم البنوك أمس إلا أنها أفضل مقارنة بأول من أمس ولكن أغلب اسهم القطاع سجلت

جسمها 13,6 مليون سهم نفذت من خلال 182 صفقة قيمتها 842 ألف دينار.

وجاء قطاع الشركات العقارية في المركز الخامس بكمية تداول

جسمها 10,5 ملايين سهم نفذت من خلال 178 صفقة قيمتها 698 ألف دينار.

تقلصت خسائر المؤشر العام في الخواشي الأخيرة من 63,9 نقطة الى 43,9 نقطة، كذلك تقلصت خسائر المؤشر الوزني من 5,08 نقاط الى 3,52 نقاط، فيما أن خسائر المؤشر السعري منذ بداية الربع الثاني وحتى الآن بلغت 800 نقطة، والوزني 34 نقطة، الأمر الذي يظهر مدى فداحة الخسائر التي تكبدها البورصة خلال شهرين، والأسوأ أن اسعار العديد من الاسهم تراجعت بحوالي 50٪ خلال تلك

استحوذت قيمة تداول أسهم 10 شركات وبالقيمة الإجمالية، 8,5 ملايين دينار على 54,5٪ من القيمة الإجمالية، وهذه الشركات هي: الوطني، بنك الخليج، بنك بوبيان، بيتك، مشاريع الكويت، الصناعات، من القابضة، أجيليتي، الرابطة، بوبيان للبتر وكيموايات. استحوذت قيمة تداول سهم أجيليتي البالغة 1,6 مليون دينار على 10,5٪ من القيمة الإجمالية. باستثناء ارتفاع مؤشر قطاع الشركات الصناعية بمقدار 24,1 نقطة، فقد تراجعت مؤشرات باقي القطاعات أعلاها قطاع الخدمات بمقدار 107 نقاط، تلاه الاستثمار بمقدار 79,2 نقطة، تلاه الأغذية بمقدار 51 نقطة.

جسمها 13,6 مليون سهم نفذت من خلال 182 صفقة قيمتها 842 ألف دينار.

وجاء قطاع الشركات العقارية في المركز الخامس بكمية تداول

جسمها 10,5 ملايين سهم نفذت من خلال 178 صفقة قيمتها 698 ألف دينار.

تقلصت خسائر المؤشر العام في الخواشي الأخيرة من 63,9 نقطة الى 43,9 نقطة، كذلك تقلصت خسائر المؤشر الوزني من 5,08 نقاط الى 3,52 نقاط، فيما أن خسائر المؤشر السعري منذ بداية الربع الثاني وحتى الآن بلغت 800 نقطة، والوزني 34 نقطة، الأمر الذي يظهر مدى فداحة الخسائر التي تكبدها البورصة خلال شهرين، والأسوأ أن اسعار العديد من الاسهم تراجعت بحوالي 50٪ خلال تلك

أسعار العديد من

الأسهم وصلت

لمستويات لم

تشهدها في بدايات

الأزمة العالمية

المؤشر العام للبورصة 43,9 نقطة ليغلق على 6664,7

نقطة بارتفاع نسبته 0,65٪ مقارنة بأول من أمس، كذلك انخفض المؤشر الوزني 3,52 نقاط ليغلق على 406,40 نقاط، بانخفاض نسبته 0,86٪ مقارنة بأول من أمس.

وبلغ إجمالي الاسهم المتداولة 99 مليون سهم نفذت من خلال 2308 صفقات قيمتها 15,6 مليون دينار، وجرى التداول على اسهم 109 شركات من اصل 212 شركة مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 13 شركة وتراجعت اسعار اسهم 73 شركة وحافظت اسهم 23 شركة على اسعارها و103 شركات لم يشملها النشاط.

تصدر قطاع الشركات الخدمائية النشاط بكمية تداول جسمها 27,5 مليون سهم نفذت من خلال 578 صفقة قيمتها 3,6 ملايين دينار. وجاء قطاع الاستثمار في المركز الثاني بكمية تداول جسمها 22,1 مليون سهم نفذت من خلال 544 صفقة قيمتها 2,4 مليون دينار. واحتل قطاع الصناعة المركز الثالث بكمية تداول جسمها 15,6 مليون سهم نفذت من خلال 452 صفقة قيمتها 3,7 ملايين دينار.

وجاء قطاع الشركات غير الكويتية في المركز الرابع بكمية تداول

عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح وانتخاب مجلس إدارة جديد

الخالد: «الصفة العقارية» تفاوض البنوك لتسوية ديونها

وتدرس إقامة مشاريع على أراضٍ تملكها



(فربال حماد)

منها، وبالتالي استلزم جهداً كبيراً للصمود ومحاولة اجتياز الوضع الراهن بأفضل وانسب الخطوات. وقال انه بالرغم من تلك الظروف الصعبة إلا أننا استطعنا الحفاظ على تواجدنا بالشكل والصورة اللذين يرضيان جميع المساهمين، وذلك نظراً لتحوطنا الدائم من أجل ضمان الاستمرارية وحرصاً منا على الشفافية والمصادقية الكاملة منذ بدايتها. وذكر الخالد أن الأحداث السابقة أدت الى تراجع واضح في قيم الاسهم والأصول الأخرى في مختلف الأسواق وبقيم متفاوتة أدت الى هبوط قيم الاستثمارات الخاصة بشركة الصفاة العقارية، وأن ظهرت معالمها كهبوط قيم الاستثمارات في قائمة الدخل، إلا

منها، وبالتالي استلزم جهداً كبيراً للصمود ومحاولة اجتياز الوضع الراهن بأفضل وانسب الخطوات. وقال انه بالرغم من تلك الظروف الصعبة إلا أننا استطعنا الحفاظ على تواجدنا بالشكل والصورة اللذين يرضيان جميع المساهمين، وذلك نظراً لتحوطنا الدائم من أجل ضمان الاستمرارية وحرصاً منا على الشفافية والمصادقية الكاملة منذ بدايتها. وذكر الخالد أن الأحداث السابقة أدت الى تراجع واضح في قيم الاسهم والأصول الأخرى في مختلف الأسواق وبقيم متفاوتة أدت الى هبوط قيم الاستثمارات الخاصة بشركة الصفاة العقارية، وأن ظهرت معالمها كهبوط قيم الاستثمارات في قائمة الدخل، إلا

الشركة من السوق الموازي المدرجة فيه حالياً الى السوق الرسمي قال الخالد: لا تفكر في هذا الأمر في الوقت الراهن، واعتقد أن السوق الموازي لا يختلف كثيراً عن الرسمي فكل الاسهم تعرض على شاشة واحدة. وأوضح أن عام 2009 كان صعباً، حيث تعققت آثار الأزمة المالية العالمية لتصيب جميع أنشطة الاقتصاد وتنسب في ركود اقتصادي، وبالتالي انعكست آثارها على سوق العقار المحلي بصفة خاصة، والأسواق العالمية بصفة عامة، الأمر الذي أدى الى انخفاض العائد على الاستثمار وتقلص القيمة الإيجارية للوحدات العقارية ما أثر بالسلب على قيمة الأصول ودرجة الاستفادة المتوقعة

كشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الصفاة العقارية مشاري الخالد عن أن الشركة تتفاوض حالياً مع عدد من البنوك المحلية لتسوية مديونيات الشركة والأعباء المالية المترتبة عليها التي تقدر بـ 42 مليون دينار، لافتاً الى أن الشركة لم تتوصل الى اتفاق حول هذا الشأن حتى الآن، وأنه من المتوقع أن يحسم الموضوع قبل نهاية العام الحالي.

وقال الخالد في تصريحات صحافية عقب الجمعية العمومية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور 80,15٪ من الشركة ترغب في التخلص من ديونها، لافتاً الى أن البنوك لا تمنح الشركات العقارية تمويلات الا بمقابل أصول عقارية. ولفت الى أن الشركة تملك أراضي ذات قيمة كبيرة ولكنها لا ترغب في بيعها، مشيراً الى أن هناك دراسات لتنفيذ مشاريع عليها ولكن ليس في الوقت الراهن نظراً لعدم توافر سيولة.

وبعد الخالد الحكومة للتحرك بجدية لحل مشاكل الشركات الكويتية سواء الاستثمارية او العقارية، خاصة وأن الأزمة الأوروبية المتوقع لها أن تستمر لمدة 5 سنوات ستلقي بظلال سلبية على الجميع، مبدياً عدم تفاؤله بالفترة المقبلة. ويسؤله عن امكانية تحول

المعلومات في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات قسي الشطى قائلاً: تأتي هذه الندوة للتعريف بما هو جديد على الصعيد التقني بالنسبة للخدمات البنكية والقطاع المالي، وكيف يمكن لهنغاريا أن تكون شريكاً رائداً في هذا المجال.

وخلال الندوة قدم بنك «أم كي بي» الهنغاري شرحاً تفصيلياً عن الخدمات البنكية التي يقدمها، تلا ذلك شرح الشركتين الهنغاريّتين وهما مجموعة «أي ان دي» و«أي آي أم تكنولوجيز». وتعتبر الشركة إحدى أفضل الشركات الهنغارية في مجال التقنية، ولديها ثلاثة مراكز أساسية في لندن، دبي، وألمانيا، أما بالنسبة للشركة الثانية فهي شركة توفر الحلول التكنولوجية لكل من البنوك والقطاع المالي، الى جانب شركات النفط والغاز. ويأتي أغلب عملاء الشركة من القطاع البنكي وقطاع الاتصالات أيضاً، من داخل وخارج هنغاريا، خاصة كرواتيا وبولندا وروسيا، وللشركة مركز في البحرين وكويت.

استعرضت أكبر شركتين للابتكار التكنولوجي في هنغاريا الخدمات التي يمكن أن تقدمها للقطاع البنكي من برمجيات خاصة بالتعاملات البنكية بكاملها عبر شبكة الأنترنت أو الموبايل. وخلال اللقاء لفت سفير هنغاريا في البلاد د.جانوش هوفاري الى أن هنغاريا بإمكانها أن تكون شريكاً متخصصاً للعمليات التنظيمية للشركات الكويتية.

وقال: يأتي هذا الحدث ليكمل العلاقات القائمة بين الكويت وهنغاريا والتي تعود جذورها لحقبة الستينيات، والتي بدأت فيها أولى العلاقات التجارية عبر المواد الغذائية والمكانن. وأضاف: نسعى اليوم الى اقتناص الفرص وإظهار وجه هنغاريا الآخر الذي يختص بجوانب البرمجيات التكنولوجية البنكية التي تسعى هنغاريا الى الابتكار والريادة في القطاع التقني. كلام السفير جاء في ندوة أقامتها السفارة الهنغارية أمس، في فندق جي دبليو ماريوت، التي رحب فيها نائب المدير العام لتقنية

من الاشراف على المجمع الكائن بمنطقة حولي شارع بيروت.

الأداء المالي

وأفاد الخالد بأن مجموع أصول الشركة كما في 31 يناير 2010، 67,2 مليون دينار مقابل ما قيمته 67,7 مليون دينار في العام الماضي، كما بلغت الخسائر عن الفترة المالية المنتهية في 31 يناير 2010 ما قيمته 2,7 مليون دينار بما يعادل 11 فلساً مقارنة مع 12 فلساً عن ذات الفترة في العام الذي سبقه.

على جانب آخر، وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود في جدول الأعمال وصاغت على تقرير مجلس الإدارة وتقارير مراقبي الحسابات، واعتمدت الميزانية العمومية للعام المالية المنتهية في 31 يناير 2010، وكذلك وافقت الجمعية على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح. وقد انتخبت الجمعية أعضاء مجلس الإدارة للسنوات الثلاث المقبلة وهم: مشاري زيد الخالد وقيس عبدالرحمن أمان وشركة الصفاة القابضة وشركة الجزيرة القابضة وشركة دار الاستثمار والشركة الكويتية القطرية القابضة وشركة جيزان القابضة ومجموعة المستثمرين القابضة.

«أولى وقود» تضع خطة لتطوير محطاتها

أحمد مغربي

وافقت الجمعية العمومية غير العادية «المؤجلة» لشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود على بند تخفيض رأس المال المصرح به بمقدار كسور الاسهم التي لم يكتتب بها من 30 مليون دينار الى 29,9 مليون دينار. هذا وقد ورد في كلمة رئيس مجلس الإدارة للشركة عبد الحسين السلطان أن الشركة حققت صافي إيرادات إجمالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 بلغ 11,33 مليون دينار مسجلة صافي ربح بلغ 3,394 ملايين دينار حيث بلغ مجموع المصاريف 7,936 ملايين دينار وبلغ إجمالي الموجودات 48,670 مليون دينار وبلغ



(كرم دياب)

جانب من الجمعية العمومية للشركة

إعلان

دعوه للشركات والمؤسسات المتخصصة في تصنيع وتوريد تناكر الوقود ووكلائها

تعلن شركة النقل العام الكويتية عن رغبتها في طرح المناقصة العامة رقم (8/2010) الخاصة بتصنيع وتوريد عدد (1) تناكر وقود لشركة النقل العام الكويتية طبقاً للمواصفات العامة والخاصة المدرجة بكراسة شروط المناقصة. فعلى الراغبين بذلك التقدم لشراء كراسة الشروط والمواصفات بقيمة (25 د.ك) لسعر الكراسة الواحدة (فقط) خمسة وعشرون ديناراً كويتي لا غير) من الصندوق الكائن بمبنى الإدارة الرئيسي (بالمقر) الدور الأرضي علماً بأن آخر موعد لتسليم المعطاءات يتمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم (الإنثنين) الموافق (2010/6/21) بالصندوق رقم (3) الكائن بالدور الرابع بالمقر الرئيسي للشركة.

لمزيد من الإستفسار من الناحية الفنية يرجى الإتصال على أرقام الهواتف التالية:

إدارة المخازن قسم الوقود مباحث 22328779
فاكس 22328828

لمزيد من الإستفسار من الناحية القانونية يرجى الإتصال على أرقام الهواتف التالية:

رئيس قسم المناقصات مباحث 22328454
فاكس 22328870

E-mail : info@kptc.com.kw

شركة النقل العام الكويتية

KPTC

Kuwait Public Transport Company